دور الزحف العمراني على استعمالات الأرض الزراعية المحيطة بمدينة بغداد

م.م. شهباء احمد علي التميمي
الجامعة المستنصرية / كلية الهندسة / قسم المعماري

الخلاصة :

يتناول البحث موضوع الزحف العمراني وتأثيره على الاراضي الزراعية في مدينة بغداد وهو موضوع يتوجب الانتباه اليه كونه اصبح مشكلة تواجهها مدينة بغداد من خلال تجريف الاراضي الزراعية وتحويلها الى دور سكنية او غيرها من البناء سواء كانت بتنظيم عمراني او تكون خالية من اي تنظيم عمراني و متجاوزة على الخدمات على الرغم من وجود قوانين تخطيطية تمنع التجاوز على استعمات الاراضي الزراعية ضمن التصميم الاساس للمدينة . وأدى هذا الزحف العمراني الى امتداد مدينة بغداد وتوسع حجمها بشكل هائل على مدى عدة عقود . وتناول البحث دراسة اسباب الزحف العمراني على الاراضي الزراعية واثاره ودراسة كيفية الحد منه من خلال استخدام الوسائل التخطيطة العمرانية العملية . وتبلورت مشكلة البحث في : هناك نقص معرفي في دور الزحف العمراني الغير مخطط على استعمالات الاراض الزراعية في مدينة بغداد.

وأستند البحث في تحقيق هدفه الى فرضية مفادها : (كلما تغيرت القوانين العمرانية بشكل غير مخطط وعدم الالتزام بالمخططات الاساس وتزايد النمو السكاني في منطقة معينة كلما زاد التوسع والزحف العمراني بشكل غير مخطط لها وبالتالي تقليل مساحة الاراضي الزراعية والمناطق الخضراء المحيطة بها والمفيدة للبيئة لتلك المنطقة) . في هذا البحث نحاول ان نعرف الى اي مدى اثرت هذه المشكلة على امتداد العمران الطبيعي لمدينة بغداد عبر مراحل زمنية مختلفة ومن خلال مناقشة ثلاثة محاور رئيسية التي كانت السبب في زيادة الزحف العمراني وتمثلت بـ (سياسة الدولة والقوانين) و (النمو السكاني للمدن) و(سوء التخطيط العمراني وعدم الالتزام بالمخططات الهيكلية) . ولذا فان هدف الدراسة هو الوقوف على مقدار الخلل الحاصل في استعمالات الارض الزراعية في التصاميم الاساس نتيجة لعملية التغيير المستمر لهذه الاستعمالات . وتمثلت الدراسة الميدانية بدراسة للمجموعة من الاراضي الزراعية الواقعة في اطراف مدينة بغداد والتي تقع ضمن حدود محافظة بغداد كحالة دراسية لتطبيق الإطار النظري من البحث ضمن الجانب الميداني العملي التخطيطي .

منهجية البحث : اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي لأيضاح العوامل المؤثرة على الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية ، مستعينة بالدراسات في المؤسسات الحكومية والخدمية . وقد اعتمدت الدراسة على الصور الجوية والخرائط لتفسير نمط التوسع العمراني وزحفه على الاراضي الزراعية في مدينة بغداد . وخلصت الدراسة الى ان القوانين العمرانية المتغيرة والنمو السكاني المتزايد وعدم الالتزام بالمخططات الاساس لمدينة بغداد دور في زيادة رقعة التوسع العمراني وزحفه على الاراضي الزراعية وزيادة نسبة المساحة المبنية وقلة المساحات الزراعية وتوسع حجم مدينة بغداد ومن خلال اعطاء التراخيص البناء في هذه المناطق والسماح بالتجاوز على الاراضي الزراعية إذ يؤدي إلى تقليل مساحتها وبالتالي إلى تصحرها. وقد اوصى البحث بمجموعة الآليات لحل مشكلة الزحف على الاراضي الزراعية التي تقع ضمن حدود محافظة بغداد مما يتطلب باتخاذ الطرق الملائمة لوقف هذه المشكلة وحلها بالطرق التخطيطية العمرانية الصحيحة .

الكلمات الدلالية : الزحف العمراني .... استعمالات الارض ..... الارض الزراعية ..... سياسة الدولة والقوانين ... النمو السكاني..... التخطيط العمراني ..... التصاميم الاساس .

The Role of Urban Sprawl on Agricultural Uses of Land Surrounding the City of Baghdad

Asst. Lecturer. shahbaa Ahmed Ali al-Tamimi
Al-Mustansiriyah University, College of Engineering, Architect Department
Email: almuhandisa@yahoo.com

Abstract:

This research deals with the subject of urban sprawl and its impact on agricultural land in the city of Baghdad, which is the subject attention to him being become a problem faced by the city of Baghdad by razing agricultural land and turn them into the role of residential or other construction, whether organized urban or be free of any organization of urban and surpassing the services despite the existence of laws to prevent overtaking on the planning Automat farmland within the design basis for the city. This has led to urban sprawl throughout the city of Baghdad and the expansion of its size dramatically over the past several decades. The research study the causes of urban sprawl on farmland and its effects and to study how to reduce it through the use of means Altaktith Urban process. And crystallized in the research problem: There is a lack of cognitive role in unplanned urban sprawl on agricultural uses of territory in the city of Baghdad. The research was based on the achievement of his goal to the hypothesis that: (whenever changed laws Urban are unplanned and non-compliance schemes foundation and the increasing population growth in a particular area the greater the expansion and urban sprawl are unplanned and thus reducing the acreage of arable land and green areas surrounding and beneficial to the environment of that area) . In this paper, we try to know to what extent has affected this problem along building natural to the city of Baghdad across different points in time and through the discussion of three main axes, which was the reason for increased urban sprawl and represented by (state policy and laws) and (population growth of cities (f) poor urban planning and lack of commitment to structural drawings). Therefore, the objective of the study is to stand on the amount of imbalance in the use of agricultural land in the foundation designs as a result of the continuous process of change for these uses. The field study was a study of a group of agricultural land located in the outskirts of the city of Baghdad, which lies within the boundaries of the province of Baghdad as a case study for the application of the theoretical framework of the research within the field of practical schematic. Research Methodology: The study followed the descriptive and historical approach to clarify the factors affecting the urban sprawl at the expense of agricultural land, with the assistance of studies in government institutions and service. The study was based on aerial photographs and maps to explain the pattern of urbanization and encroachment on agricultural land in the city of Baghdad.

The study concluded that the laws Urban changing and increasing population growth and lack of commitment schemes foundation for the city of Baghdad a role in increasing the amount of urbanization and encroachment on agricultural land and increase the proportion of built-up area and the lack of agricultural areas and the expansion of the size of the city of Baghdad and by giving licenses construction in these areas and to allow overtaking on farmland It reduces the area and thus to desertification. Research has recommended a range of mechanisms to solve the problem crawling on agricultural land, which lies within the boundaries of the province of Baghdad, which requires taking appropriate ways to stop this problem and ways to solve urban planning correct.

المقدمة :

لعل اكبر مشكلة تواجهها مدينة بغداد هي تجريف الاراضي الزراعية في مدينة بغداد من خلال زحف العمران والمباني عليها وهو موضوع يتطلب الانتباه اليه كونه اصبح مشكلة تواجهها مدينة بغداد من خلال تجريف الاراضي الزراعية وتحويلها الى دور سكنية سواء كانت بتنظيم عمراني او تكون خالية من اي تنظيم عمراني و متجاوزة على الخدمات على الرغم من وجود قوانين تخطيطية تمنع التجاوز على الاراضي الزراعية مما ادى الى امتداد مدينة بغداد وتوسع حجمها بشكل هائل . أن الأراضي الزراعية تتعرض إلى ضغوط وتأكل ناتجة عن الزحف العمراني وعملية التحضر وضعف القوانين العمرانية الرادعة بحيث باتت التأثيرات على الأراضي الزراعية تؤثر على مساحة الرقعة الزراعية المنتجة . ان العمران فيمدينة بغداد وما يحيط به من الأراضي الزراعية حيث تعتبر مثالاً حياً يبرز حالة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية حيث شهدت المدينة توسعاً عمرانياً كبيراً على حساب الأراضي الزراعية الخصبة الواقعة على اطرافها والتي تمثل جزء من الحزام الاخضر المحيط للمدينة وبالتالي فقدان الأراضي الزراعية للعناصر العضوية الضرورية لنمو النبات ، ويجعلها غير صالحة للزراعة وفقدان المحصول المحلي للسكان . وتكمن اهمية المسطحات الخضراء في تنظيف المناخ، وتقليل الوهج الناتج عن أشعة الشمس، والعمل على زيادة نسبة الأوكسجين، ومنع تعرية التربة والحفاظ عليها فضلا عن الدور الجمالي لها والتي توثر على الصحة النفسية بشكل عام .

١- الزحف العمراني :

تعد مشكلة الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية من المشاكل التي تعاني منها جميع دول العالم وخاصة تلك التي تمتاز بزيادات سكانية سريعة ويعرف الزحف العمراني على انه الزيادة المستمرة في اعداد السكان سواء كان ذلك في السكن المنتظم أو الغير منتظم ، وهذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على الاراضي الزراعية ومن ثم ايجاد الخلل في التوازن البيئي ، ان لحركة الزحف العمراني للمدن في العالم نتائج سلبية ، تتمثل في التهام الاراضي الزراعية وزيادة المساحة المتصحرة حضريا ، وما يتمخض عنها من انواع التلوث الغازي والارضي والمباني . فعبارة امتداد المدينة تعني زحف وتوسع العمران المدينة على الاراضي الخالية حولها . [١]

(١-١) أسباب الزحف العمراني :

ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية تشكل تحديا لمعظم دول العالم ، وبخاصة الدول النامية والتي يتزايد عدد سكانها بمعدلات كبيرة ، وما يتبع ذلك من ضغط على الموارد الطبيعية وبخاصة الأراضي الزراعية المحيطة بالتجمعات السكانية . ويمكن إجمال أسباب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بالنقاط التالية:

- **النمو السكاني للمدن :** لقد بات في حكم المؤكد أن النمو السكاني السريع يشكل تحديا قويا يواجه العالم وبخاصة البلدان النامية ، والتي يتزايد سكانها بمعدلات كبيرة . ويرتبط بالنمو السكاني ظاهرة النمو المتسارع في حجوم المدن والقرى ، وينجم عن ازدياد السكان في الحيز المكاني امتداد الحيز الذي تقوم عليه التجمعات السكانية ، وكثيرا ما يتم الامتداد الأفقي على حساب الأراضي الزراعية . [٢] وقد ازدادت ظاهرة التحضر أي تركز السكان بالمدن بشكل كبير حيث كان يسكن المدن في مطلع القرن العشرين أقل من ٥ % من سكان العالم ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من نصف سكان العالم عام ٢٠٠٠ م . حيث بلغت نسبة سكان المدن ٥٢ % ، وتشير الإحصائيات حاليا إلى أنه يوجد أكثر من ٢٨١ مدينة سكانها أكثر من مليون نسمة . [٣] ومن المعروف أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية وبخاصة الأراضي الزراعية حيث نمت المدن بسرعة بعد عام ١٩٥٠ ، وبخاصة في الدول النامية. إن تزايد حجم سكان المدن يؤدي إلى ارتفاع معدل الكثافة السكانية وبالتالي إلى امتداد النسيج العمراني الحضري بشكل عشوائي على حساب الأراضي الزراعية المجاورة والتي تتناقص يوما بعد يوم . [٤]
- **سياسة الدولة والقوانين الخاضعة لها :** سياسة الدولة هي احدى العوامل التي تساعد على التوسع والزحف العمراني من خلال استحداث الاحياء السكنية الجديدة في أو بالقرب من الاراضي الزراعية . [١] ويمثل القانون قمة التنظيم الاجتماعي للسلوك الإنساني حيث يحدد صراحة ما يجب على الفرد عمله وما يجب عليه الامتناع عنه ، بالإضافة إلى ذلك فالقانون يحدد العقوبة التي تنزل بمن يخالف ما جاء به . [٥]
- **سوء التخطيط العمراني وعدم الالتزام بالمخططات** الهيكلية : ان انعدام التخطيط وافتقار المدن إلى المخططات الهيكلية التي تأخذ بعين الاعتبار امتداد ونمو التجمعات العمرانية يؤدي إلى وجود نمط من النمو الحضري وهو التوسع الأفقي العشوائي ، ومن هنا تكمن الخطورة حيث أن التوسع في كثير من الأحيان يكون على حساب الأراضي المنتجة وعلى حساب الأنظمة البيئية وتوازنها واستقرارها حيث يبتلع هذا الطراز من النمو الأراضي الخصبة وحسب تقارير الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ سوف يتضاعف حجم المناطق الحضرية في البلدان النامية من ٨ مليون إلى أكثر من ١٧ مليون في نهاية القرن الماضي . [٦]

- **العوامل الاقتصادية والمادية** : ان العامل الاقتصادي والمتمثل في ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة يشجع أصحابها على بيعها لأغراض السكن أو الصناعة .ونتيجة لذلك نلاحظ انتشار المساكن وسط الحقول والمزارع كذلك فان العامل المادي يغري أصحاب الأراضي الزراعية الواقعة في ظل المدينة على بيع أراضيهم لاستغلالها في أغراض غير زراعية . [١]
- **الهجرة من الريف إلى المدن :** وتعد مشكلة امتداد أراضي البناء والتحضر من أبرز العوامل التي تهدد الوسط البيئي والتي تزايدت بفعل الهجرة المتزايدة للسكان من الريف إلى المدن ، حيث أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية في ضواحي المدن للانتفاع بها للأغراض المختلفة . كالسكن والخدمات وانتشار التجمعات الصناعية وغيرها . [٧] . إن عملية هجرة سكان الريف إلى المدن تسببها العوامل الدافعة التي تتمثل في تدني المستوى المعيشي للمزارع وارتفاع الكلفة الزراعية مما يدفع الكثير من المزارعين على ترك أراضيهم والسكن بالمدينة بحثا عن الرزق والعمل الأفضل . [٤]

(١- ٢) تصنيف الزحف العمراني : يمكن تصنيف الزحف العمراني في المدن الى نوعين هما كالتالي :

اولا : الزحف العمراني المنتظم : للزحف العمراني المنتظم اشكال تكون عبارة عن خطط تنمو عليها المدن وتمارس فيها نشاطاتها وهي كالاتي :

أ- **خطة الزوايا القائمة (الشطرنجية) :** تشبه في تقسيمها لوح الشطرنج من مميزاتها تقاطع الشوارع بشكل عمودي، سهولة تقسيم الأرض للاستخدامات المختلفة وسهولة التوسع بالإضافة إلى بعض العوائق لهذه الخطة كصعوبة تطبيقها في المناطق الجبلية وحجب الأركان للرؤية في مفترقات الطرق .

ب- **الخطة الإشعاعية :** وهي عبارة عن بؤرة مركزية تنطلق منها الطرق والشوارع نحو الأطراف على هيئة أشعة وهذه البؤرة تمثل مركز المدينة ، من مميزاتها مواصلات نجميه تسهل عن طريقها الوصول إلى جميع أنحاء المدينة ومن عيوبها ظهور مناطق معقدة في أشكالها الهندسية وصعوبة تطبيقها في المناطق التضاريسية .

ت- **الخطة الخطيـة** : في أبسط صورها شريحة طويلة من الخطة الشطرنجية ذات شكل خطي على طول المحور وعلى الرغم من بساطة هذا التركيب إلا أن الخدمات والأنشطة تتباعد عن بعضها وظهور أنشطة عشوائية تخدم فئة دون الأخرى .

ثانيا : الزحف العمراني غير المنتظم : ويتمثل في البناءات والأحياء الفوضوية الغير قانونية وهذه الظاهرة العمرانية السلبية التي تعاني منها اغلب بلدان العالم السائر في طريق النمو وترجع أسبابها الرئيسية إلى الانفجار الديمغرافي في المدن وكذا حدة أزمة السكن بها والنزوح الريفي المكثف نحوها بسبب انعدام وجود سياسة تنموية متوازية بين مختلف الأقاليم والتركيز على المدن الكبرى والمتوسطة في مجال التنمية الحضرية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة والإخفاق في سياسة تهيئة واضحة في الأرياف والمناطق النائية . [٨]

(١- ٣) الزحف العمراني في دول العالم :

إن ظاهرة الزحف العمراني موجودة في اغلب الدول التي تعاني من التوسع العمراني والزيادة السكانية المستمرة مما يجعلها تتجاوز على الاراضي الزراعية المحيطة بالمدينة لاستيعاب هذه الزيادة ومن هذه المدن نذكر **الولايات المتحدة الامريكية** فقدت ما يقارب من (٤٠٠) الف فدان من الاراضي الزراعية في ولاية كليفورنيا بسبب تعرضها للزحف العمراني خلال المدة (١٩٧٢ – ٢٠٠٠) ، وتفقد هذه الولاية حاليا (٨) الآف فدان من اراضيها الزراعية وتبتلع مشروعات الاسكان فيها مزرعة من مزارع منتجات الالبان كل اسبوع .[١] وادى عامل الجذب للمدينة ، الى توسع أحيائها السكنية على المناطق الخالية بجوارها ، وتمخض عن ذلك مشكلات حضرية وتمثلت بعدم توفر وسائل النقل المناسبة ، وزيادة تلوث المدينة ، ومشكلة المياه فيها ، وتنامي الضواحي السكنية حولها ، كما رافقت هذا الزحف المطرد ظواهر الفقر وانتشار الجريمة وتدني مستوى الخدمات فيها .. وفي **مصر** ادى الزحف العمراني الى اقتطاع اراضي زراعية محيطة بمراكز الحضر تقدر مساحتها بنحو (١٢٥٣٠) فداناً سنوياً ، وكلما تزايد حجم القرى او كان موقعها الجغرافي قريباً من مدينة رئيسة او من نطاقات المشروعات الاقتصادية اتسع عمرانها بمعدلات تفوق مثيلاتها من القرى ذات المواقع البعيدة او ذات الحجم الصغير. وقد احدث الاحتلال الصهيوني **للاراضي الفلسطينية** وتوسعه في بناء المستوطنات خللاً بالتوازن البيئي عن طريق ازالة الغطاء النباتي وجرف التربة وتدمير مساحات زراعية واسعة تقدر مساحتها بـ (١٠٥٦٠٠) دونم جميعها عدت أراضي متصحرة. [٩]

٢- استعمالات الارض في المدينة :

يعتبر مخطط استعمالات الارض هو الناتج المرئي للعملية التخطيطية لاستعملات الارض فيما يقابله السياسات الخاصة باستعمالات الارض والتي تعتبر الناتج الكتابي لتلك العملية . هو حزمة من الخطوات الإجرائية المتسلسلة والمترابطة التي يجري إعدادها وتنفيذها بهدف إيجاد استخدام امثل للأرض من خلال دراسة وتقييم جميع العوامل الاقتصـادية والطبيعيـة القائمة وذات العلاقة [١٠] . ان تقسيم المدن الى مناطق متعددة ذات استعمالات مختلفة هو نمط تخطيطي معروف منذ القدم ، لكن هناك من يعتقد خطا ان تقسيم المدينة الى مناطق ذات استعمالات مختلفة يجعلها مجزاءة الاوصال بشكل مقصود ، وتسعى الاتجاهات الحديثة في التخطيط الحضري لخلق الترابط والتكامل بين اجزاء المدينة حيث يمكن ان يقوم احد الاجزاء بتقديم وظيفة رئيسية بالاضافة الى وظائف ثانوية مكملة للوظيفة الرئيسية . [١١]ان اهم ما يميز مخطط استعمالات الارض هي طبيعته في الاشارة الى مواقع الفعاليات حيث انه في الوقت الذي يشير فيه الى مختلف الاستعمالات الا انه (لا يحدد موقع المدرسة او المستشفى وانما يعطي ويوضح العلاقات والمبادئ الخاصة بها وبموقعها) .

(٢ - ١) النظريات التقليدية لاستعمالات الأرض الحضرية : هنالك عدة نظريات وضعت حول استخدامات الارض وأول النظريات هي **نظرية الحلقات المركزية** والتي وضعت من قبل عالم الاجتماع آرنس بيرجس E .Burgess واعتمدت هذه النظرية على فكرة أن التطور في المدن يأخذ الاتجاه الخارجي من المنطقة المركزية لكي يكون مناطق دائرية عددها خمسة يكون لها مركز واحد ويكون لكل منطقة مسمى معين . [١٢]، أما النظرية الثانية وهي **نظرية القطاعات** فقد ظهرت على يد الاقتصادي الأمريكي هو مر هويت H.Hoyt عام ١٩٣٩م حيث رأى أن التركيب الداخلي للمدن تحكمه الطرق التي تخرج من قلب المدينة باتجاه الأطراف ويؤدي التباين في إمكانية الوصول إلى فروق في أسعار الأراضي ويؤثر ذلك بدوره على استخدامات الأراضي في القطاعات المختلفة. وتضم نظرية القطاعات خمسة مناطق كما هو الحال في نظرية الحلقات المركزية .[١٣] اما النظرية الثالثة فهي **نظرية النوى المتعددة** والتي قدمها اثنان من الجغرافيين هما (هاريس وأولمان) (Harris and Ullman) عام ١٩٤٥ وبناءً على رأي هؤلاء إن المدن تظهر اتجاهات في النمو حول عدد من النوايا المتميزة أي أنها لا تنمو في مركز واحد من المدينة وأن تجميع استخدامات الأرض المتخصصة حول هذه النوايا قد شجعته عوامل عديدة منها أن بعض النشاطات التجارية أو الصناعية ترتبط بغيرها ارتباطا وثيقا مما يتطلب وجودها في منطقة واحدة . [١٤]

(٢ - ٢) العوامل المؤثرة في استعمالات الارض : تتعلق دراسة استخدامات الأرض في المدينة باستغلال السطح حيث تخصص مساحة معينة لوظيفة أو أكثر أو لنوع معين من الاستخدام ،وفي بعض الأحيان يكون الاستخدام كثيفاً كما في المناطق التجارية . وفي أحيان أخرى يكون استخدام الأرض ليسد حاجة أعداد كبيرة من الناس مثل الحدائق والمنتزهات وتعتبر المدينة انعكاس لكيفية تنظيم المجتمع لنفسه . وهناك مجموعة من العوامل تؤثر في وضع قطعة أرض معينة تحت استخدام معين :

١. الخصائص الطبيعية لقطعة الأرض .
٢. السياسات الإدارية وتنظيم المدينة ودور الدولة وهيئات التخطيط المحلية.
٣. موقع قطعة الأرض بالنسبة للمدينة . سواء كانت قريبة من المركز أو على الأطراف .
٤. قيمة قطعة الأرض حيث أن السعر للأرض داخل المدينة هو الذي يحدد الأغراض الوظيفية سواء التجارية أو الصناعية أو السكنية أو تركها دون استعمال.
٥. سلوك الفرد وقراراته ، حيث إن استخدام الأرض داخل المدن دائم التغيير ويدخل في ذلك سلوك وقرارات الأفراد . ويمكن القول بأن تغيير إستخدام الأرض هو نتيجة لعمليات اجتماعية .
٦. هناك اتجاه حديث يطلق عليه اسم Post Modernism حيث أن إستخدامات الأرض الحديثة بالمدن تأخذ حقوق الطبقات المهمة بالمدينة والمناطق المحرومة والأقليات. [١٥]

(٢- ٣) توزيع استعمالات الارض في المدن : تختلف المدن في نوع استعمالات الارض ونسبة الاستعمال تبعا لوظيفة المدينة وموقعها ومستواها الاجتماعي والاقتصادي والعمراني الا ان جميع المدن تحتوي على استعمالات اساسية وتوجد تصنيفات فرعية ضمن الاستعمال الرئيسي والتي يمكن اجمالها بالشكل الاتي :- (السكن : ويمكن ان يصنف الى عمودي وافقي او حسب كثافة الاشغال او نوع الاستثمار ، التجارة : وتشمل مركز المدينة او المراكز القطاعية والمناطق المخصصة للمحلات والمعارض والخدمات الشخصية والفنادق والمكاتب وخدمات التجمعات السكنية ، الصناعة : وتقسم الى صناعة ثقيلة ومتخصصة وتحتاج الى عزل عن الاستعمالات الاخرى او الصناعات الخفيفة والحرفية وورش التصليح التي تكون ضمن المدينة ، المباني العامة والمكاتب الحكومية ، الخدمات العامة : وتشمل الخدمات (الصحية والتربوية وخدمات العبادة والمراكز الثقافية والمسارح ..... الخ) ، المناطق المفتوحة والخضراء والمخصصة للاغراض الترفيهية مثل المتنزهات والحدائق والملاعب والمسابح ومدن الالعاب ، الطرق وخدمات البنى التحتية [١١]. ولكل استعمال من هذه الاستعمالات نسبة محددة قد تزيد وتنقص ولكن بحدود معينة وان اي اختلال في هذه النسب يصيب المدينة بالمرض والتدهور لانها تشبه المعادلات الكيمياوية وتوازنها ضروري لضمان سلامة تفاعل عناصرها المختلفة ، فعلى سبيل المثال ان زيادة نسبة المناطق السكنية على حساب المناطق المفتوحة والخضراء يؤدي الى غياب الرئة التي تتنفس منها المدينة .

(٢ - ٤) مخاطر التجاوز على استعمالات الأراض : العشوائية في استخدام الأراضي تؤدي إلى العديد المشاكل منها الاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية وتؤدي بالنهاية إلى تدهور وتراجع المدن ووجود منافسه بين الاستخدامات المختلفة فالهدف هو خدمة المواطن في الحاضر والمستقبل وتنظيم لحياته وتوفير للموارد وإعطاء صورة جميلة للمدينة.
أهم المخاطر التي تنجم عن التجاوز على استعمالات الارض هي :

- **تناقض وتصدع في استعمالات الأراضي** : هنالك تناقضات وتداخلات بين الاستعمالات الريفية والحضرية وخير مثال على ذلك التوسع العمراني على حساب الحزام الأخضر المحيط بالمدن وتغير صور المنظر الطبيعي له بسبب زحف العمران والمنشآت الحضرية.ففي عدة بلدان تم تقديم اقتراحات لتغير الاستعمالات للأراضي وإخضاعها للشروط التنظيمية. [١٦]
- **المخاطر العمرانية وتشويه النسيج العمراني** : يظهر ذلك من خلال العشوائية في الاستخدام من قبل المواطن وعدم التزامه بقوانين وأنظمة التخطيط وبرخص البناء الصادرة عن لجان التخطيط فنجد أن هنالك مجموعة من البيوت مقامة بدون تراخيص ونجد أن هنالك تداخل في الاستعمالات وهذا بدوره يؤدي إلى تشويه البناء وشيخوخة المدينة وتهدم العديد من المنازل وعدم الانسجام بين أنماط البناء المستخدم .
- **المخاطر البيئية والصحية** : التخطيط السليم لاستعمالات الأراضي يصل بالنهاية إلى مرحلة يجنب المدينة فيها مخاطر بيئية وصحية إذا كان هنالك التزام بما هو مخطط . أما إذا كان هنالك عشوائية في الاستخدام أو سوء استعمال فهذا يؤدي إلى الاضرار بالبيئة التي يعيش عليها الإنسان فعلى سبيل المثال لا الحصر يجب أن يتم اختيار المواقع الصناعية في مناطق بعيده عن التجمعات السكانية لحماية الإنسان من مضار التلوث والصناعات المختلفة.وكذلك بالنسبة للمساكن والتي يجب أن تقام في مناطق غير صالحة للاستخدام الزراعي. والأرض التي يجب أن نحافظ عليها حتى تجدد إنتاجيتها بشكل رقم مستمر وعدم استنزافها.[١٧]
- **المخاطر الاقتصادية :** يتم إعداد المخططات الهيكلية من قبل المؤسسات المسؤولة لتنظيم حياة المواطن ورفاهيته وتحقيق مصالح الفرد والمجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى تكاليف تتحملها الجهات المسؤولة وهذه التكاليف تعتبر مهدورة إذا لم يتم الانتفاع منها.وذلك بعد التزام المواطن بالتطبيقات والقوانين المعمول بها. وكذلك فإن المواطن سوف يتحمل جزءا من هذه التكاليف إذا لم يلتزم بما هو معمول به من أنظمة وقوانين كما أن المواطن سوف يتحمل تكلفة إضافية لإيصال الخدمات أو إيجاد بدائل في حالة عدم وصول الخدمات له . [١٨]
- **المخاطر الأمنية :** يعد المخطط الهيكلي من قبل الجهات المختصة ويكون الهدف منه رفاهية وأمن المواطن والبعد عن المخاطر التي تسبب الأذى والضرر للإنسان فعند منع أو السماح باستخدام معين يجب أن يكون ذلك منسجما مع إمكانيات وقدرات المجتمع والأجهزة القائمة عليه. لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر والبعد عنها قدر الإمكان وذلك يتأتى من خلال الاستخدام الأمثل .
- **المخاطر الاجتماعية :** تنشأ المخاطر الاجتماعية من عدم التزام المواطن بقوانين البناء والتنظيم مما يهدد الأمن الاجتماعي ويفتت المجتمع ووحدته . [١٧]

٣- الجانب العملي :

سوف نتناول في هذا البحث مدينة بغداد كحالة دراسية وبيان الزحف العمراني الحاصل على الحزام الاخضر والاراضي الزراعية المحيطة بها خلال فترات زمنية متتالية .

(٣ - ١) انتخاب منطقة الدراسة واسباب أختيارها :

تتضمن حدود منطقة الدراسة المكانية مدينة بغداد و الاراضي الزراعية المحيطة بها التي تمثل جزء من الحزام الاخضر المحيط بالمدينة اي اطراف حدود البلديات الرئيسية لمدينة بغداد والتي تم تغيير استعمالها من زراعي الى سكني او الى استعمال اخر، وتم اختيار منطقة الدراسة وذلك لاسباب التالية :

١. اصدار الدولة قوانين في فترات زمنية متتالية بتوزيع الاراضي ذات الاستعمال الزراعي وتقسيمها كاستعمال سكني او غيرها من الاستعمالات واعطاء موافقات بناء ضمن هذه الاراضي من دون الاهتمام بالتصميم الأساس وطبيعة استعمالات الأرض .
٢. توسع مساحة مدينة بغداد البنائية بشكل هائل على حساب مساحة الاراضي الزراعية المحيطة بها .
٣. دخول العشوائيات الى اطراف بغداد والتجاوز الغير النظامي على الاراضي الزراعية المحيطة حول مدينة بغداد والتي تمثل جزء من الحزام الاخضر للمدينة بغداد نتيجة الهجرة المتزايدة الناتجة عن الظروف الامنية التي مر بها العراق بشكل عام ، مما سمح بالتجاوز على الاراضي الزراعية المحيطة فيها .
٤. التجريف الحاصل على الاف من البساتين المحيطة بمدينة بغداد والتي تحوي على العديد من اشجارالنخيل والحمضيات ، ما يهدد بتراجع خطير للواقع البيئي وتصحر البيئة المحيطة . [١٩]

(٣ - ٢) اسباب الزحف العمراني في مدينة بغداد :

هنالك عدة اسباب ساهمت بشكل واضح في نمو مدينة بغداد وزحفها باتجاه الاراضي الزراعية المحيطة بها من هذه الاسباب نذكر التالي :

(٣ - ٢ - ١) نمو السكان في مدينة بغداد :

لقد قفزت نسبة سكان بغداد الى مجموع سكان عموم العراق بشكل كبير جدا في خلال بضعة عقود من الزمن. قد انعكست تلك الزيادة الكبيرة في عدد السكان في اكتظاظ سكاني خانق في العديد من مناطق بغداد السكنيه وعلى الخصوص في مركز مدينة بغداد ، تلك الظاهرة الحضريه السريعة قد تزامنت مع فترة اضطرابات غير مسبوقة في تاريخ العراق الحديث فقد تفجرت أزمة سكن حادة في بغداد واختناقات مرورية مؤلمه ومحبطه وبظهور عجز واسع النطاق في الخدمات الأساسيه لحياة المواطنين البغداديين كالنقص في تجهيز مياه الشرب والنقص في تجهيزا لطاقه وخدمات الاتصالات ...الخ . [٢٠] وارتفع عدد السكان الى (٣,٨) مليون نسمة عام (١٩٨٧) وبمعدل نمو قدره (٣,٠٢ %) . كما بلغ سكان المدينة عام (١٩٩٧) بحدود (٤,٤) مليون نسمة ، وبمعدل نمو سنوي للفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٧) بحدود (١,٣٦ %) . ويرجع سبب انخفاض معدل النمو لهذه الفترة الى التوجه المركزي لتحجيم العاصمة . اضافة للظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق لتلك الفترة ، ودخوله في حروب مع دول الجوار . [١١] يبلغ عدد سكان محافظة بغداد ٧,٢١٦,٠٤٠ نسمة تقريباً حسب آخر الإحصائيات في العام ٢٠١١م مما يجعلها أكبر مدينة في العراق وثاني أكبر مدينة في الوطن العربي بعد القاهرة وثاني أكبر مدينة في آسيا الغربية بعد مدينة طهران عاصمة ايران . كما تعتبر المركز الاقتصادي والإداري والتعليمي في الدولة. [٢١]

الجدول (٣- ١) يوضح تعداد السكان ومعدلات النمو في مدينة بغداد / المصدر (امانة بغداد ، المنظور الشامل لمدينة بغداد عام ٢٠٣٠ ، ٢٠١٤) .

العام	عدد السكان	معدل النمو
١٩٧٠	٢.٢٦ مليون نسمة	٤.٨ %
١٩٧٧	٣.١٨ مليون نسمة	١.٨٨ %
١٩٨٧	٣.٨ مليون نسمة	٣.٠٤ %
١٩٩٧	٤.٤٢ مليون نسمة	١.٣٦ %
٢٠٠٧	٧.١٤ مليون نسمة	٢ %

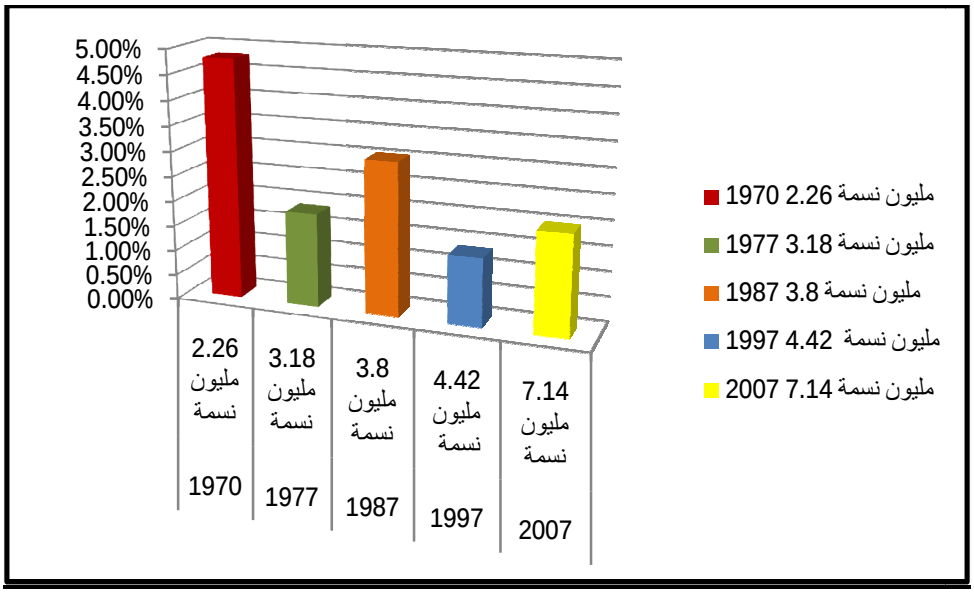

الشكل (٣-١) يوضح تعداد السكان ونسب معدلات النمو في مدينة بغداد عبر سنوات متتالية / اعداد الباحثة

(٣- ٢ - ٢) ضعف القوانين والتشريعات :ان ظاهرة تفتيت الأراضي الزراعية وتوزيعها من قبل الدولة تحت طائلة وحجة الأزمة السكنية هي نتيجة لضعف القوانين العمرانية وضعف تنفيذها، ان هذه القوانين قد اثرت على مستقبل حجم المخطط العمراني لمدينة بغداد وتوسع المدينة بشكل هائل على حساب مساحة الاراضي الزراعية والحزام الاخضر المحيط بمدينة بغداد ومن هذه القوانين نذكر التالي :

أ- **قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ حول تمليك الاراضي الغير زراعية لامانة بغداد او البلديات المعنية** : ينص القرار على تملك الاراضي الزراعية المملوكة ملكا صرفا او الموقوفة وفقا صحيحا او المملوكة للدولة المثقلة بحقوق تصرفية او العائدة الى وزارة المالية وتحت تصرف الاصلاح الزراعي المقرر لها استعمالات غير زراعية بموجب التصاميم الاساسية للمدن والقصبات وتوسعاتها المستقبلية، المراد تخصيصها للعسكريين ورجال الشرطة الى امانة بغداد او البلدية المعنية[٢٢] .

جدول رقم (٣ - ٢) يوضح ارقام ومساحات واستعمالات القطع التي تم تغيير استعمالها بموجب قرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ ، المصدر ، (امانة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ١١) .

ت	رقم القطعة	المساحة / دونم	الاستعمال
١	القطع ١٠/٣/٧٣٦٧ – ١٠/٣/٧٣٧٦ ابو دشير القطعة ٢٧/٢ ابو دشير القطعة ٣/٣ ابو دشير	٢١١ ١٦٥٣ ٩٢	زراعي
٢	١٠/٣/٥٨٢٠ – ١٠/٣/٥٨٥٧ ابو دشير	٨٠٠	زراعي
٣	٢٢/١/٤ صابيات	٣٠٩٢	زراعي
٤	٢٢/٦٩٥/١ صابيات	٣٢٠	مساحات احتياطية
٥	٢/٨ و ٢٢/٣ صابيات	٨٠.١١	زراعي
٦	٢٣/١/١ ركية وفاضل	٨٤٥	زراعي
٧	٢٢/٨/١٤ صابيات	٦٨٥	زراعي
٨	٢٨/٢١/١ تاجيات	٤٢٠	مستشفيات
٩	٥/٢ سلاميات	٢٠٠٠	زراعي
١٠	القطعة ٢/٤ ثعالبة القطعة ٦/٤ ثعالبة القطعة ٨/٤ ثعالبة القطعة ١٠/١٧٢ م ٩ ثعالبة	٣٣٢ ٤٣١ ٣٠٠ ٦٢٠	زراعي
١١	٢٠/٤/٣ ولداية ومنيسيف	٤٧٠	زراعي
المجموع		١٢٣٤١	

ان القطع المدرجة **بالجدول رقم (٢ - ٣)** تمثل القطع ذات المساحات الكبيرة وهناك عدد كبير من القطع الاخرى ذات المساحات الصغيرة داخل المناطق السكنية التي تم تغيير استعمالاتها الى سكن التي لم ترد في هذا الجدول ، ان تغيير مساحة ١٢٣٤٢ دونم خلال سنة واحدة (عام ٢٠٠٠) يعكس خللا كبيرا في استعمالات الارض ولاسيما ان القطع التي شملها التغيير هي من الاستعمالات الزراعية والمفتوحة والتي تشكل احتياطي المدينة وقد توزعت بشكل رئيسي على محيط منطقة العمران وكما مؤشر في **المخطط رقم (٢ - ٣)** ان نسبة الاراضي الزراعية من مجموع المساحات التي تم تغييرها بموجب القرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ في هذا الجدول تبلغ ٩٤% وهذا يؤشر مدى التاثير الكبير الذي افرزه هذا القرار على المدينة وتاثيره السلبي على الحزام الاخضر المخطط له ان يحيط بمدينة بغداد ويمثل التوازن البيئي الضروري للمدينة . [٢٣]

ب- قرارات اللجنة العليا للتصميم الاساس خلال الاعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ :

تمارس اللجنة العليا للتصميم الاساس اعمالها وصلاحياتها وفقا لقانون التصميم الاساس المرقم ١٥٦ لسنة ١٩٧١ وبعد سقوط النظام السابق تم مفاتحة مجلس الوزراء لتفعيل عمل اللجنة وفعلا حصلت الموافقة على تشكيلها بهيكليتها المعروفة برئاسة السيد امين بغداد وعضوية ٦ اشخاص (٣ مختصين بتخطيط المدن ومختص واحد لكل من الاقتصاد

والاجتماع والقانون) وقد تلقت اللجنة منذ تشكيلها ولحد الان عدد كبير من الطلبات الخاصة بتغيير استعمالات الارض وبالاخص الاراضي الزراعية والخضراء من استعمالاتها الاصلية الى الاستعمال السكني تحت ضغط الحاجة الى السكن خصوصا مع سعي وزارات الدولة لتوفير القطع السكنية لمنتسبيها .

جدول رقم (٣ – ٣) يبين المساحات التي تم تغيير استعمالها للاعوام منذ ٢٠٠٤ -٢٠٠٧ / المصدر (امانة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧)

ت	السنة	المساحة الاجمالية بالدونم	المساحات الزراعية والخضراء والمفتوحة بالدونم	النسبة %
١	٢٠٠٤	٣٣٩	٢٢٩	%٦٧.٥
٢	٢٠٠٥	٣٥٣٨	٣٣٠٧	٩٣.٤
٣	٢٠٠٦	٨٢١	٨٠١	٩٧.٥
٤	٢٠٠٧	٦٣٣	٤٨٠	٧٥.٨
المجموع		٥٣٣١	٤٨٢٧	٩٠.٥

ان المساحة الاجمالية لما تم تغيير استعماله خلال الاربع سنوات بين عام ٢٠٠٤ و عام ٢٠٠٧ وتبلغ ٥٣٣١ دونم وان ٤٨٢٧ دونم منها هي من الاستعمالات الزراعية والخضراء والمفتوحة اي بنسبة ٩٠.٥ % من مجموع الاستعمالات وكما مبين **بالجدول رقم (٣ - ٣)** . ان هذه المساحات توزعت على جانبي المدينة (الكرخ والرصافة) حيث ان نسبة ٦٦.٣% من المساحات المتغيرة تمت في عام ٢٠٠٥ فقط ، كما ان اجزاء كبيرة منها كانت على حساب الحزام الاخضر والمناطق المتداخلة مع حدود العمران . ان المعدل السنوي للتغييرات هو ١٣٣٢ دونم وان الاستمرار بهذا المعدل خلال العشر السنوات القادمة يعني استنفاذ كل المساحات المفتوحة واحداث خلل في الاستعمالات مالم يتوقف التغيير. [٢٣]

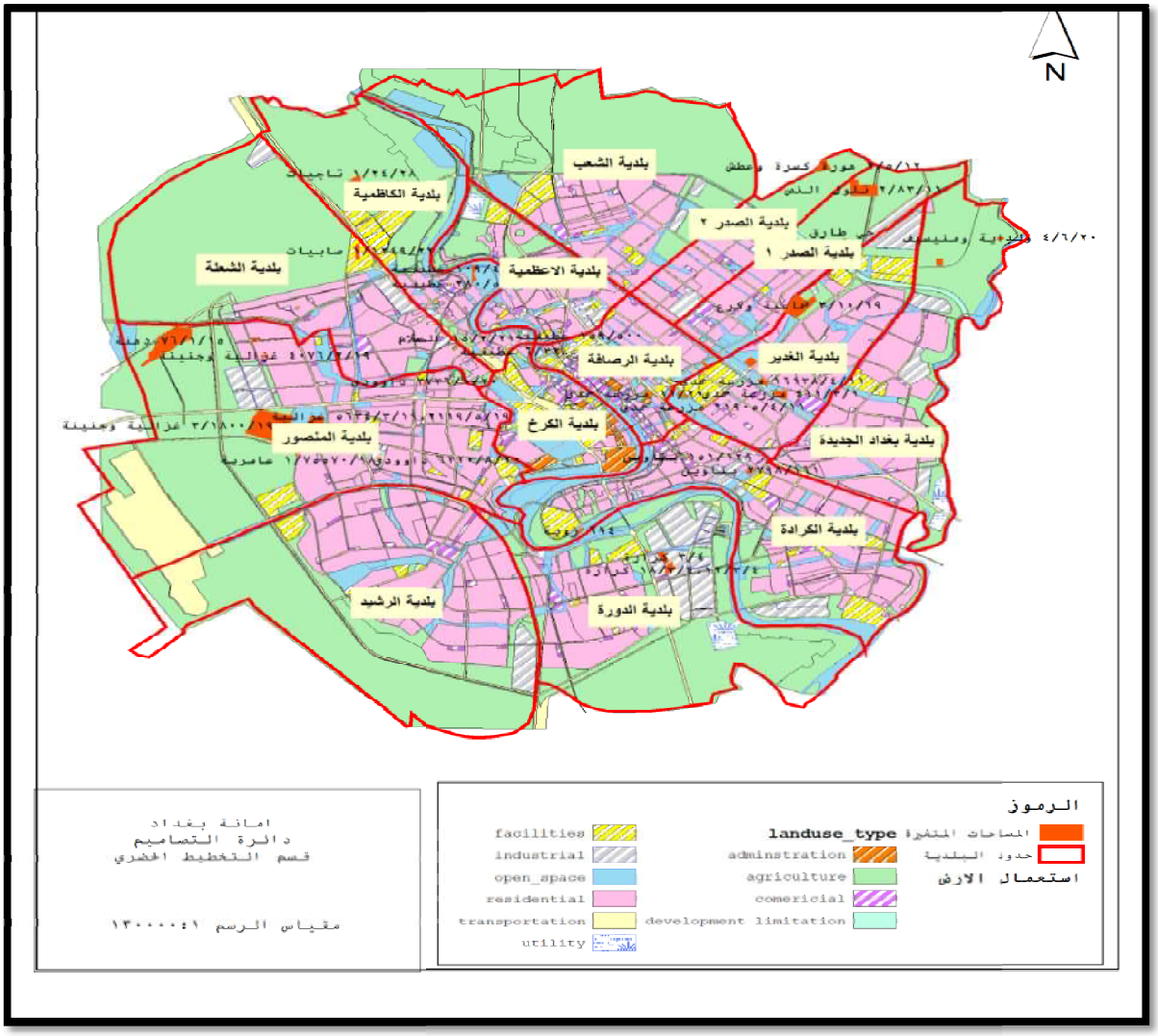

الشكل رقم (٣- ٢) يوضح المساحات التي تم تغييرها استعمالها بموجب القرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ / المصدر (امانة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢) .

ت- **قرار مجلس رئاسة الوزراء (٢٥٤) لسنة ٢٠١٣** : ينص القرار على بيع الاراضي السكنية المقررة لشريحة الفقراء بسعر(١٠٠) مئة دينار للمتر المربع الواحد، استنادا الى المادة (٤٠) من قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣ . [٢١] ووفقا لهذا القانون حددت أمانة بغداد (٨) مواقع في محيط العاصمة بغداد لفرزها وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين في مدينة بغداد و المشمولين بالقرار (٢٥٤) الصادر من مجلس الوزراء وان الامانة العامة لمجلس الوزراء حددت مساحة (٤٥٠٠) دونم لفرزها وتوزيعها على المواطنين وفق قرار مجلس الوزراء (٢٥٤) وان هناك (١٢) ألف قطعة سكنية جاهزة في الوقت الحالي لتوزيعها على المشمولين بالقرار ضمن (٨) مواقع تم تحديدها في محيط العاصمة . [٢٤]. والمواقع موزعة في منطقة الدهنة ضمن القطعة ٢٠٣/٢ / ١٥ وتقع غرب بغداد وموقعيين في منطقة هورة كسرة وعطش ضمن القطعتيين المرقمتين ١٢/١٤٥/١ و١٢/٣/٤ وتقع شرق بغداد وموقعين في منطقة ولداية ومنسيف ضمن القطعتيين ٢٠/١١٣٣/٦ و ٢٠/٤/٦ وتقع شرق بغداد وموقعيين في منطقة الدورة ضمن القطعتيين المرقمتيين ٤/٢٠٧/١٦ و١٠/١٣٤٤٢٢/٢ ابو دشير وتضع جنوب بغداد وموقع في منطقة بوب الشام ضمن القطعة ١٠/٢٦٠٦/١ وتقع شمال بغداد . [٢٥]. كما أكدت وزارة البلديات والاشغال العامة على فرز الاراضي ضمن مناطق اطراف بغداد لغرض توزيعها قريبا على المشمولين . وان هذه الاراضي التي تعمل الوزارة

على فرزها هي بمساحة لا تقل عن(٢٠٠) م٢ ولا تزيد عن (٤٠٠) م٢ وفي عدة مناطق من اطراف بغداد وضمن أقضيتها الستة . [٢٦]

الشكل (٣- ٣) يوضح موقعي هورة كسرة وعطش المخصصة ضمن قرار مجلس الوزراء(٢٥٤) لسنة ٢٠١٣ التي سوف يتم توزيع اراضي الفقراء / المصدر / امانة بغداد ، دائرة التصاميم ، قسم التخطيط الحضري ، ٢٠١٣

الشكل (٣- ٤) يوضح موقع بوب الشام وموقع الدهنة المخصصة ضمن قرار مجلس الوزراء(٢٥٤) لسنة ٢٠١٣ التي سوف يتم توزيع اراضي الفقراء / المصدر / امانة بغداد ، دائرة التصاميم ، قسم التخطيط الحضري ، ٢٠١٣

الشكل(٣- ٥) يوضح موقع ابو دشير وكرارة المخصصة ضمن قرار مجلس الوزراء(٢٥٤) لسنة ٢٠١٣ التي سوف يتم توزيع اراضي الفقراء / المصدر / امانة بغداد ، دائرة التصاميم ، قسم التخطيط الحضري ، ٢٠١٣

الشكل(٣- ٦) يوضح موقع ولداية ومنيسف المخصصة ضمن قرار مجلس الوزراء(٢٥٤) لسنة ٢٠١٣ / التي سوف يتم توزيع اراضي الفقراء / المصدر / امانة بغداد ، دائرة التصاميم ، قسم التخطيط الحضري ، ٢٠١٣

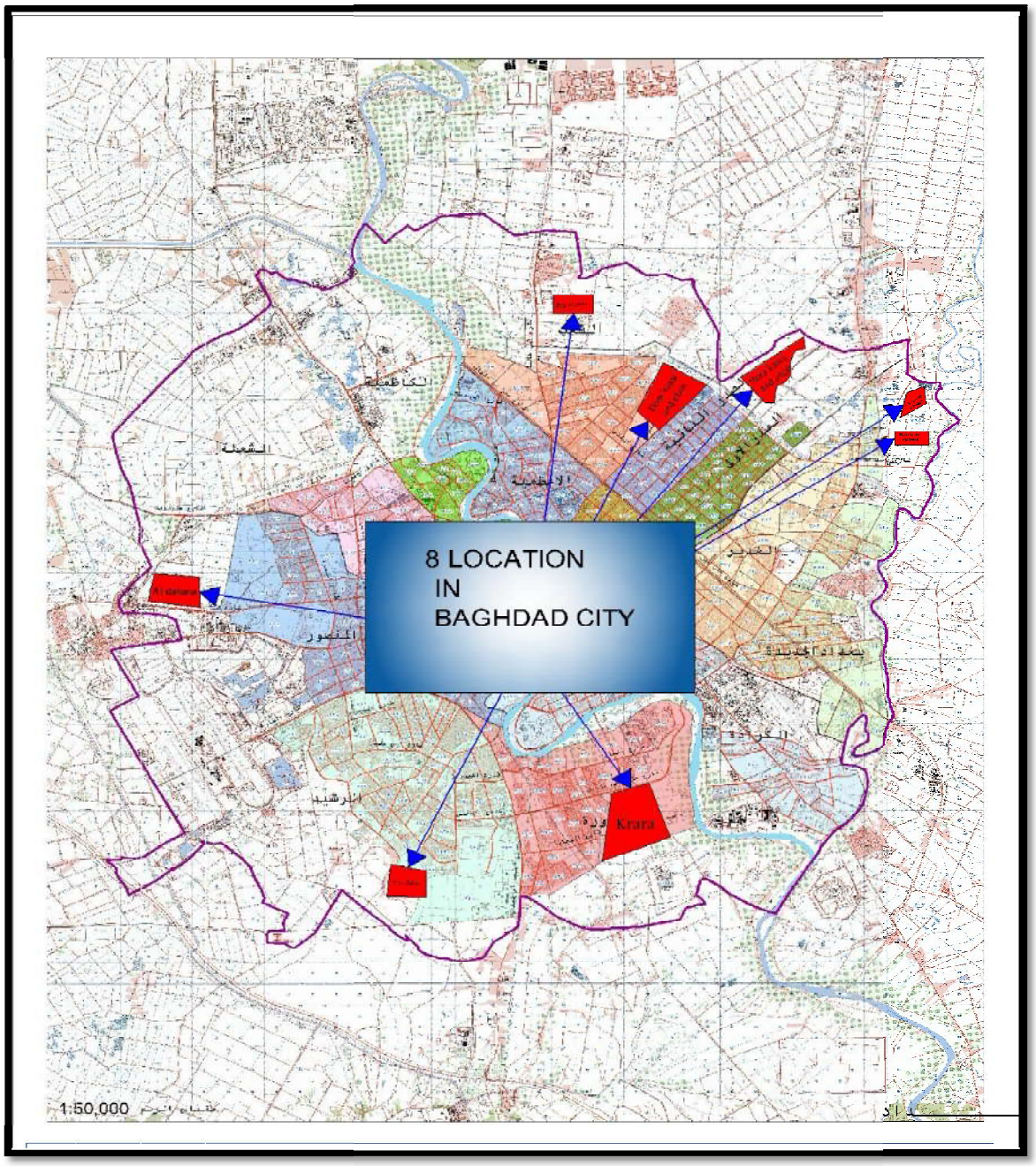

الشكل(٣- ٧) يوضح الـ ٨ مواقع التي سوف يتم توزيع اراضي الفقراء ضمن قرار مجلس الوزراء(٢٥٤) لسنة ٢٠١٣ / المصدر / امانة بغداد ، دائرة التصاميم ، قسم المعلومات الجغرافية ، ٢٠١٣

ونلاحظ ان اغلب المواقع المخصصة هي ضمن اطراف مدينة بغداد مما يساهم في زيادة مساحة وحجم مدينة بغداد البنائية والضغط على الخدمات المخصصة للمدينة والتوسع على حساب الاراضي الزراعية المحيطة بالمدينة .

(٣- ٢ - ٣) سوء التخطيط العمراني وعدم الالتزام بالمخططات الهيكلية :

تعاني المدن العراقية ومنها مدينة بغداد مشكلة الزحف العمراني على استعمالات الارض المخصصة ضمن التصاميم الاساس للمدينة وعدم الالتزام بهذا الاستعمالات ساهم في كبر حجم المدينة وتوسعها بالاتجاهات المختلفة وبرزت حالة عدم توازن بين المدينة وخدماتها ، وسوف تنطرق لاهم الدراسات التي وضعت لمدينة بغداد لتنظيم استعمالات الارض وكتصاميم اساس لها . ومن هذه الدراسات هي كالتالي :

- **التصميم الاساسي لمدينة بغداد من قبل بريكس واخرين عام ١٩٣٦ :** لقد جاءت اول المحاولات بهذا المجال لبغداد عن طريق الاستشاري الالماني (بريكس وبروزفينير) عام ١٩٣٦. حيث اختير هذا الاستشاري لتخطيط مدينة بغداد وتقديم مقترحاته لكي تستوعب نصف مليون نسمة. إلا ان التصميم لم ينفذ لكونه أصبح لا يتماشى مع متطلباتها قبل استكمال تنفيذه اوإستكمال خطوطه العامة . حيث وصلت بغداد الى الحجم السكاني المطلوب عام ١٩٤٧ وقبل سنة الهدف المرسومة للتصميم
- **المخطط الاساس لمدينة بغداد المعد من قبل شركة مينوبريو عام ١٩٥٦ :** لقد اختير الاستشاري مونوبيريو ومشاركوه عام ١٩٥٤ لاعداد التصميم الاساسي لمدينة بغداد. حيث جاء تصميمه للمدينة عموما دائري الشكل وبقطر يقارب من ١٨ كيلومتر، مع اقتراح طرق شعاعية تتجه الى المركز. ويحيط بالمدينة حزام ريفي أخضر عمقه يقارب تسعة كيلومترات. كما اقترح التصميم سدة وقائية من الفيضان تبعد عن نهر دجلة بحدود تسعة كيلومترات ايضا من جهة شرق النهر لان هذه الجهة من بغداد أوطأ من الجهة الثانية. يحوي التصميم المقترح على ثمانية قطاعات رئيسة ، تتوزع على جهتي النهر بالتساوي. ويمكن ان يسكّن كل قطاع ما يقارب من (١٨٠٠٠٠) نسمة . ولتحوي بمجموعها بحدود مليون ونصف المليون شخص كحد مرسوم لمدينة بغداد. كما اقترح الاستشاري ان يحوي كل قطاع على (١٨) وحدة محلة حجم كل منها (١٠) . [١١] الا ان هذا التصميم لم يأخذ جانب الزحف والنمو العمراني باتجاه المناطق الصناعية بنظر الاعتبار حيث ركز المقترح على جعل منطقة الدورة منطقة صناعية . كما لم ينظر الى التشريعات والقوانين الواجب الاخذ بها اثناء التنفيذ ولم ينفذ هذا التصميم بسبب النمو السكاني السريع وافتقاره للمسوحات الميدانية .
- **المخطط الاساس لمدينة بغداد المعد من قبل شركة دوكسيادس (Doxiadis) في العام ١٩٥٨ :** كلفت مؤسسة دوكسيادس من قبل مجلس الاعمار لاعداد تصميم اساسي لبغداد بحدود عام (١٩٥٦) .على ان يأخذ بعين الاعتبار التصميم المعد من قبل (مونوبريو وشركائه) . حيث قدم الاستشاري اللاحق تصميما مغايرا كليا عن سابقه ويغطي مساحة (٥٠٠) كم مربع وهي تعادل ضعفين ونصف المساحة التي اقترحها التصميم السابق . الشكل العام للتصميم الجديد جاء مغايرا كليا، ويمثل مستطيلا ابعاده بحدود (١٨×٣١) كم^{٢}، الشوارع مستقيمة ومتعامدة تعكس فلسفة دوكسيادس التصميمية البحتة في تخطيط كافة مدنه. ويستطيع المخطط ان يسكن (٣) مليون شخص . مع اعطاء عناية واضحة لحوض نهر دجلة ومجاوراته. ويحوي التصميم الاساسي على خمسة قطاعات رئيسة تكون حدودها عوارض طبيعية او اصطناعية واضحة كالانهار او الطرق الرئيسية للمرور السريع. وكل قطاع يستوعب نصف مليون شخص ، ويحوي على (١٤) وحدة اسكانية صغيرة مستقلة بمركزها سعة كل منها (٥٠-١٠٠) الف نسمة. [١١]

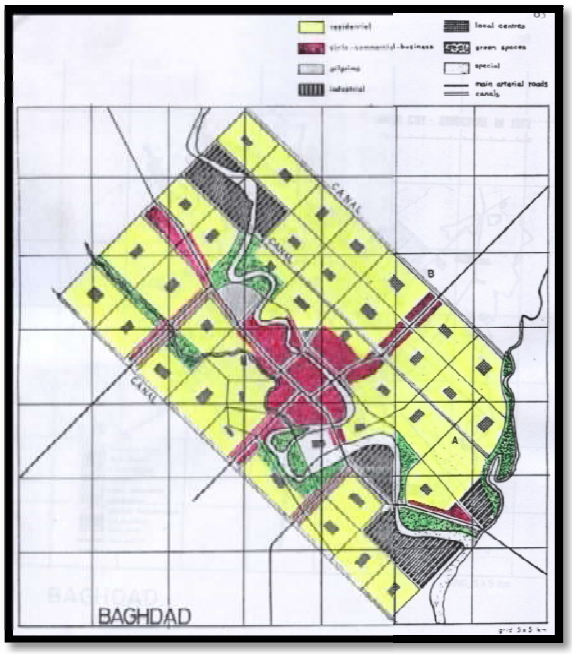

الشكل (٣- ٨) يوضح مقترح مخطط دوكسيادس المصدر / (امانة بغداد ، المنظور الشامل لمدينة بغداد لعام ٢٠٣٠ ، ٢٠١٤)

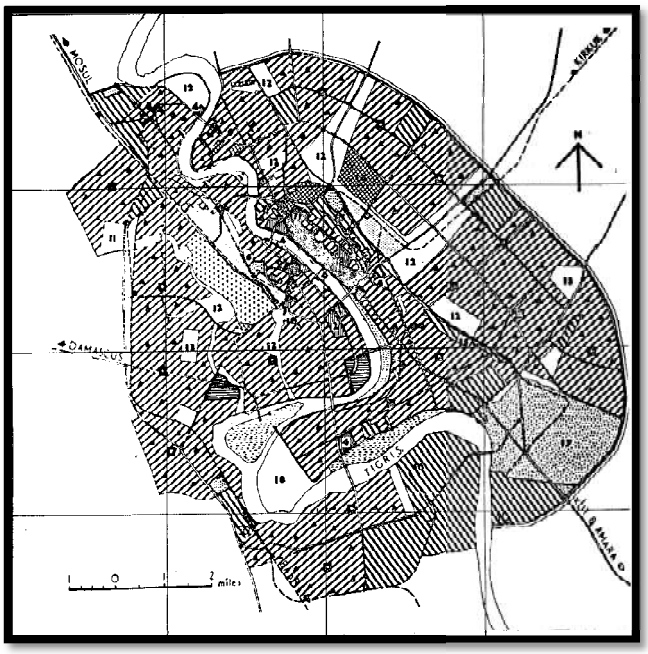

الشكل (٣- ٩) يوضح مخطط مونوبريو واخرين / المصدر / (امانة بغداد ، المنظور الشامل لمدينة بغداد لعام ٢٠٣٠ ، ٢٠١٤)

- **التصميم الاساس لمدينة بغداد المعد من قبل مؤسسة بول سيرفس ١٩٦٧:** تعاقدت أمانة بغداد عام (١٩٦٥) مع مؤسسة بولسيرفس البولندية لاعداد التصميم الاساس لبغداد ، وليشمل تفاصيل أدق ووفق شروط اوضح. واستمرالاعداد للتصميم والمخطط الانمائي الشامل حتى عام (١٩٧٣). حيث شمل تفاصيل متنوعة ، وليغطي ما تحتاجه المدينة من إعمار وتطوير حتى عام (١٩٩٠). [١١]. وقد اعتمد التصميم خطة لزيادتها وربطها مع الفضاءات العمرانية لخلق هيكل حضري جديد للمدينة من خلال تحديد وتصنيف المناطق المفتوحة وكما ياتي :- (الترفيه ، الانتاج الزراعي ، حماية المناخ والبيئة ، التكوين المرئي لمنظر المدينة العام) . [٢٧]ان التحليل الاولي لهذه الاستعمالات يظهر بوضوح هيمنة الاستعمال السكني على ٦٠% من واقع حال استعمالات الارض عام ١٩٧٣ وقد سعى المخطط الانمائي لتقليص نسبة الاستعمال السكني الى ٥٥.٤% من خلال اعتماد السكن العمودي الذي يزيد عن ثلاث طوابق والسعي لجعله نسبته تشكل ٢٠% من مجموع السكن عام ٢٠٠٠ بالاضافة الى زيادة المناطق المفتوحة من ٣.٨ % من مجموع الاستعمالات عام ١٩٧٣ الى ١٠.٩ % عام ٢٠٠٠ وهي نسبة مقبولة الا ان الدلائل تشير الى ان المناطق المفتوحة تقلصت او في احسن الاحوال حافظت على نسبتها المتدنية .

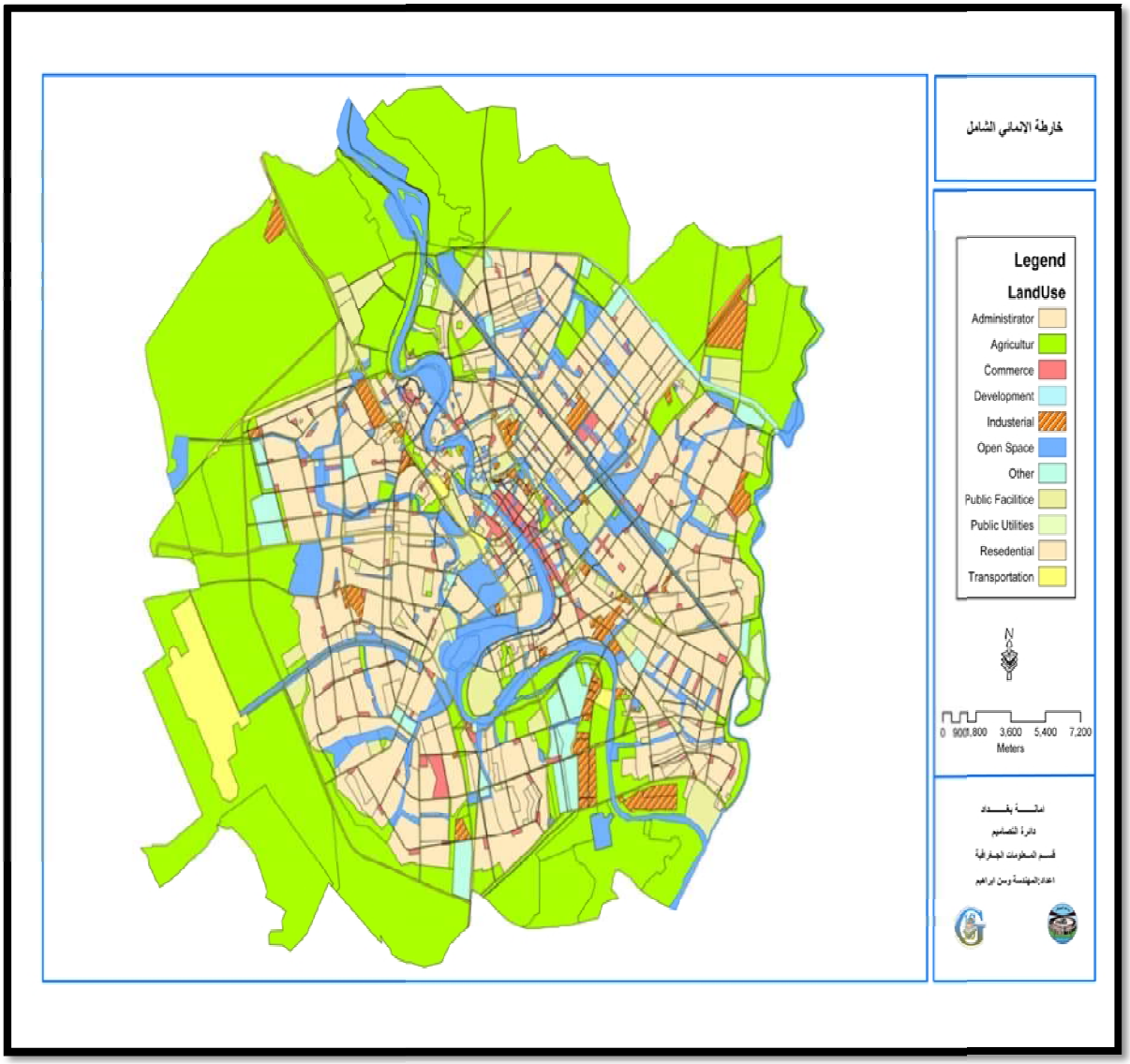

الشكل رقم (٣ - ١٠) يوضح استعمالات الأرض الزراعية في منطقة الحزام الأخضر لبغداد (حسب دراسة بول سيرفيس) المصدر : أمانة بغداد - دائرة التصاميم - قسم المعلومات الجغرافية، ٢٠١٣) .

جدول رقم (٣- ٤) يبين توزيع استعمالات الارض في المخطط الانمائي الشامل عام ١٩٧٣ ، (المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم ، قسم التخطيط الحضري ، توازن استعمالات الارض في التصميم الاساس لمدينة بغداد ، دراسة تحليلية ، ٢٠٠٧) .

استعمال الارض	المسح ١٩٧٣		المقترح ٢٠٠٠	
	هكتار بالالاف	نسبة منوية %	هكتار بالالاف	نسبة منوية %
السكن	١٣٣.٥	٦٠	٢٥٩.٤	٥٥.٤
الصناعة	١٣.٤	٦.٨	٣٤.٣	٧.٤
المناطق العامة	١	٠.٤	٤	٠.٩
التجارة والاعمال والادارة	٤.١	١.٧	١٥.٢	٣.٢
المرافق العامة	٨.٨	٤	٢٦	٥.٦
المناطق المفتوحة	٨.٦	٣.٨	٥١.١	١٠.٩
النقل	٣١.٢	١٤	٧٥.٥	١٦.٢
اعمار حضاري اخر	٢١.١	٩.٣	١.٦	٠.٤
مجموع الاعمار الحضري	٢٢١.٧	١٠٠	٤٦٧.١	١٠٠

- **المخطط الانمائي الشامل المعد من قبل مجموعة شركات (جي .سي. سي. أف.) اليابانية عام ١٩٨٤ وما بعدها :** تقرير الحالة الاقليمي (جي.سي.سي.أف) على تطوير وتحديث المخطط الانمائي الشامل لبغداد ولسنة الهدف (٢٠١٥) . وقد قدمت هذه الشركات عدة تقارير، الا ان العمل قد توقف بعد حرب الخليج (١٩٩٠). كما قدم الاستشاري ثلاثة تقارير رئيسية شملت :- (التقرير الاقليمي ، تقرير اولي لمخطط استعمالات الارض لمدينة بغداد ، تقرير المخطط الهيكلي لمنطقة بغداد الكبرى) . لقد شمل التقرير الاقليمي على تحليل الحالة الاقليمية الراهنة، بما فيها السكان ، القوى العاملة ، الامكانات ، المميزات... السياسات المختلفة فيما يخص الزراعة ، الصناعة ، المستوطنات ...الخ. أما التقرير الخاص باستعمالات الارض ومخططها، فقد تطرق الى الناحية الاقليمية للمدينة، سكانها، الاقتصاديات الحضرية، السيناريوهات القديمة والحديثة منها، المشاكل المتوقعة وكيفية علاجها، المشاكل الفيزيائية وخصوصا ما يتعلق بالضواحي والحافات الحضرية، النطاق الخارجي والداخلي للمدينة، مركز المدينة، السياسات الهيكلية بعيدة المدى، البنى التحتية، الخدمات العامة ، تنفيذ المخططات ، والتشريعات. أما تقرير المخطط الهيكلي ، فقد تطرق الى تحليل الاستعمالات المختلفة ومواقعها، مع تحديد واقعها واحتياجاتها والتخطيط لمستقبلها مع وضع ستراتيجيات لها ، كما تم التطرق الى سياسات التنفيذ . [١١]

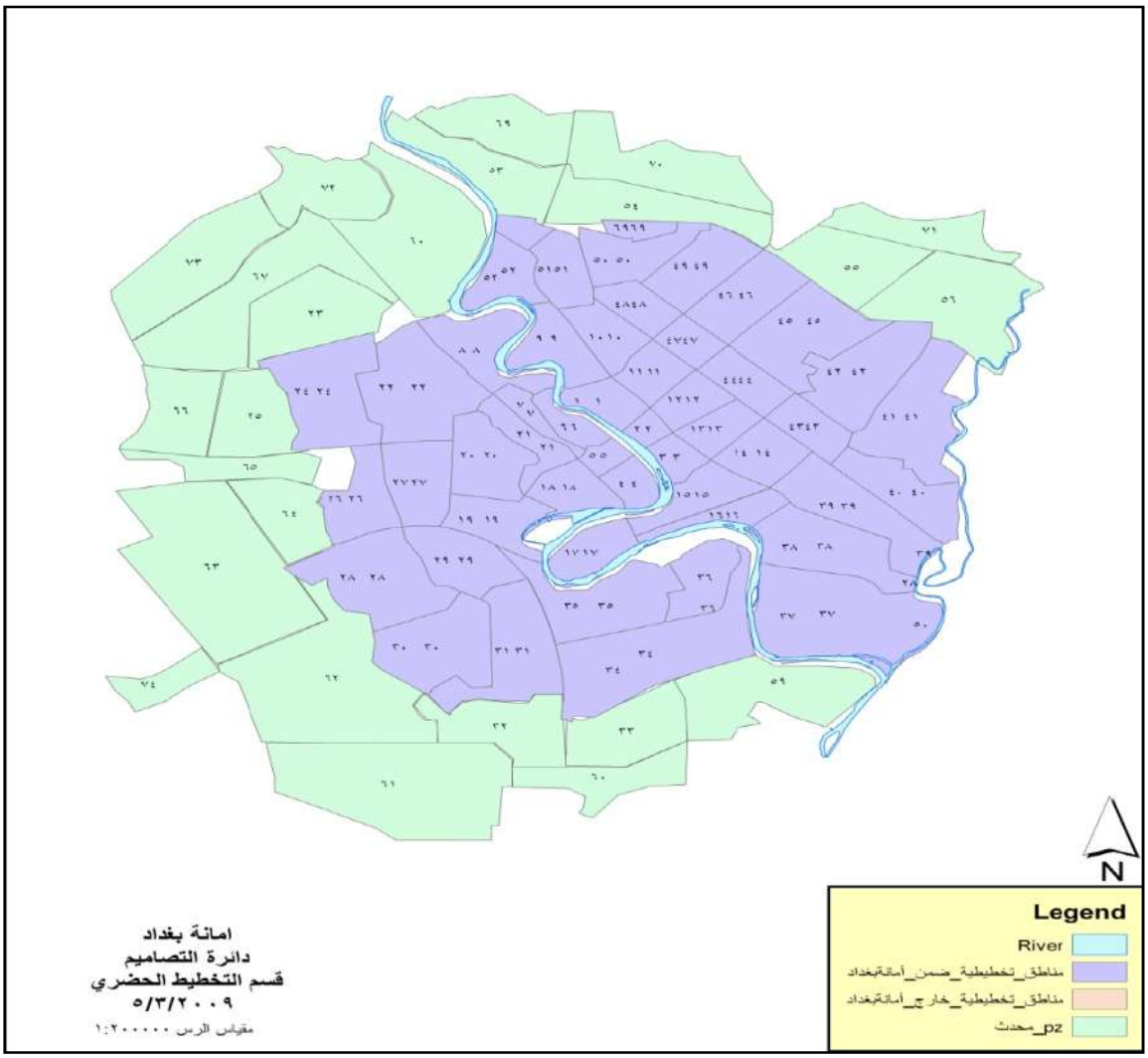

الشكل رقم (٣- ١١) مخطط أرقام المناطق التخطيطية الستراتيجية الرئيسية والثانوية لمدينة بغداد حسب دراسة اليابانيين(JCCF) امانة بغداد ، المنظور الشامل لمدينة بغداد لعام ٢٠٣٠ ، ٢٠١٤)

(٣ - ٣) مراحل النمو العمراني لمنطقة الدراسة :

شهدت مدينة بغداد عدة مراحل للنمو العمراني وسوف نتطرق منذ الفترة الممتدة من بداية القرن العشرين الى الفترة الحالية حيث شهدت مدينة بغداد مراحل متعددة في نموها وتطوره كانت استجابة للمتغيرات العمرانية والتخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما انعكس على نسيجها واستعمالات الأرض فيها. وقد إتسمت بغداد في عشرينيات القرن العشرين بالنسيج المتضام والتدرج الهرمي للشوارع والأزقة التي تنتهي بطرق غير نافذة، وكانت استعمالات الأرض متداخلة فيما بينها، وكان الطابع السكني هو الغالب على المدينة مع وجود المناطق التجارية في المركز. وقد تحولت المدينة في الفترة الممتدة من الثلاثينات وحتى نهاية الخمسينيات من النمو شبه الدائري الى الإمتداد الطولي على محور نهر دجلة ، كما بدأ النظام الشبكي للشوارع بالظهور . [٢٨]

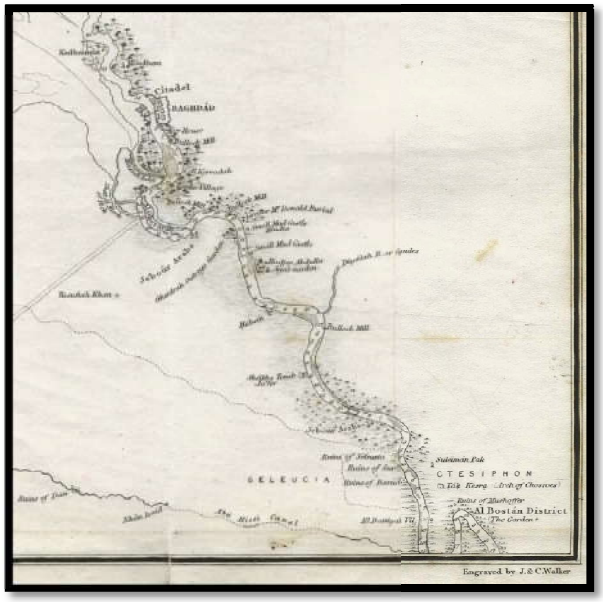

الشكل (٣- ١٢) يوضح خارطة بغداد لسنة ١٨٤٩المصدر /
http://www.mriraq.com/vb/forum.php?s=٣b٤d٩a٠٩c٢ee٤d٧e٩ffa٣ae٢١٣fac٥٣f

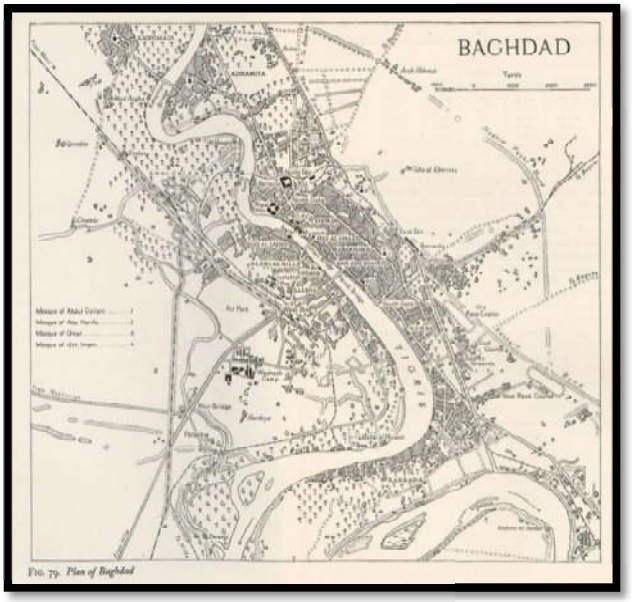

الشكل (٣- ١٣) يوضح خارطة بغداد لسنة ١٩٤٠المصدر /
http://www.mriraq.com/vb/forum.php?s=٣b٤d٩a٠٩c٢ee٤d٧e٩ffa٣ae٢١٣fac٥٣f

الشكل(٣- ١٤ يوضح خارطة بغداد لسنة ١٨٤٩المصدر /
http://www.mriraq.com/vb/forum.php?s=٣b٤d٩a٠٩c٢ee٤d٧e٩ffa٣ae٢١٣fac٥٣f

الشكل (٣- ١٥) يوضح خارطة بغداد لسنة ١٨٤٩المصدر /
http://www.mriraq.com/vb/forum.php?s=٣b٤d٩a٠٩c٢ee٤d٧e٩ffa٣ae٢١٣fac٥٣f

هذه الخرائط توضح مراحل التوسع العمراني لمدينة بغداد عبر عدة فترات زمنية وكيف توسعت مدينة بغداد العمرانية وازداد حجم الاعمار والبناء فيها .

في مطلع القرن العشرين كانت مساحة بغداد نحو ستة كيلومترات مربعة ، فاتسعت إلى نحو ألف كيلومتر مربع عام ١٩٩٥. وكانمن نتائج سياسة الخوف من الغرق، أن أصبحت المدينة تمتد طولياً على ضفتي دجلة على شكل خط رفيع ضيق بطول يقرب من ٣٠ كيلومتراً في منتصف هذا القرن، وتحميه السدود الترابية من الغرق. وقد بدأت التصاميم الأساسية لبغداد بعد عام ١٩٥٦، لتوسيع هذا الخط والابتعاد به عن ضفتي النهر بعد درء أخطار الفيضان . [٢٩]. وقد وصلت مدينة بغداد الى مرحلة النضج العمراني والتخطيطي في الفترة الممتدة من الستينات وحتى أواخر السبعينات. وتوسعت المدينة بنمطين، الأول طولي على امتداد الطرق لرئيسية، والثاني حول نوى وظيفية ومعمارية كالأسواق والجوامع أو تقاطعات الطرق .ومع حلول السبعينيات، ظهرت فكرة تطوير "منطقة بغداد الكبرى"، وذلك عندما أوصى التصميم الإنمائي الشامل لعام ١٩٧٣ بأن يتم إعداد تصميم العاصمه الأساسي في إطار خطه التنمية القوميه ، وإن فائض عدد سكان العاصمة على قابلية الاستيعاب المقررة المتأتي من الهجره ومن الزيادة الطبيعية لنمو السكان يتوجب توطينهم في منطقة بغداد الكبرى التي حددها التصميم الانمائى الشامل بدائرة نصف قطرها يتراوح ما بين ٥٠ ـ ٥٥ كم من مركز بغداد، وهذه الدائرة أيضا تحاط بمنطقه دائرة الإقليم المركزي ذو نصف القطر البالغ بما بمقداره من ١٠٠ ـ ١٢٠ كم من مركز العاصمة . [٢٠]

(٣ - ٤) المعالجات التخطيطة العمرانية لحل مشكلة الزحف العمراني في مدينة بغداد :

من خلال الجانب النظري توصل الباحث إلى بعض الحلول لمشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مدينة بغداد وهي كالتالي :

أولا : وضع **القوانين والتشريعات** التي تتعلق بتنظيم المدن وأدارة وإستخدام الأراضي داخل المدن وما حولها وتأخذ بعين الأعتبار إمتداد ونمو التجمعات السكنية ووضع قوانين تنظم حدود المدن .

ثانيا : إنشاء مؤسسات متخصصة بالتنظيم العمراني داخل المدينة تتولى الضبط والسيطرة على التنظيم العمراني .

ثالثا : توجيه التوسع الحضري المستقبلي **إلى مناطق الغير المنتجة زراعيا** وتشجيع المزارعين في العمل في الاراضي الزراعية واتباع سياسة مدن التوابع .

أولا : وضع القوانين والتشريعات :

لقد صدر كم هائل من التشريعات والقرارات المتعلقة بالتخطيط العمراني، والتي يخص قسم منها بغداد بالذات ، والاخر عام شملت به المدينة ، حالها حال باقي المدن الاخرى في العراق و يعد قانون المخطط الأساس لمدينة بغداد المرقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٣ أول مخطط عمراني يمتاز بقوة الالتزام القانوني اذ اكد القانون على عدم جواز استعمال الأرض أو تغيير استعمالها أو البناء الا باجازة من امانة بغداد ولا تمنح الاجازة مالم يكن الاستعمال المطلوب مطابقاً لما مقرر في المخطط الاساس . ويعتبر هذا القانون من اهم القوانين العمرانية ، لانه أرسى اسس العناية بتخطيط مدينة بغداد وكيفية تنفيذ تصميمها الاساسي او السيطرة على استعمالات الارض فيها. وفيما يلي بعض القوانين والتشريعات الصادرة من قبل اجهزة الدولة العراقية التي اثرت سلبا او ايجابا على هيكل بغداد العمراني واعطت شكلها الرئيسي الحالي .

الجدول(٣ - ٥) يوضح مساحة البناء المسموح بها في الاراضي الزراعية لمدينة بغداد / المصدر (امانة بغداد ، دائرة التصاميم " مجموعة الضوابط التخطيطية للبناء وتقسيم الأراضي في مدينة بغداد" آب عام ٢٠٠٧) .

مساحة الأرض الزراعية و البساتين	مساحة البناء
اكثر من ٥ دونم	٣٠٠ متر مربع
اقل من ٥ دونم	٢٤٠ متر مربعا
اقل من ٤ دونم	١٨٠ متر مربعا
اقل من ٣ دونم	١٢٠ متر مربعا
اقل من ٢ دونم	١٠٠ متر مربع

يلاحظ من خلال ان القرارات والقوانين التي جاءت بعد قانون المخطط الاساس المرقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٣ قامت بالتجاوز على استعمالات الارض الزراعية وشملت توزيع الاراضي السكنية ضمن محيط مدينة بغداد مما ادى الى تداخل العمران في المدينة والزحف على الاراضي الزراعية المحيطة بها ..... ويقترح البحث بصدد ذلك التالي :-

١- اعادة النظر بشكل شمولي لكافة التشريعات والقوانين التي لها علاقة مباشرة بالتنظيم العمراني لمدينة بغداد ، بما يتماشى والتطلعات المستقبلية للمدينة ومنظورها الجديد وتطوراتها العمرانية والتخطيطية المتوقعة . ويطمح في توحيد التشريعات وتنقيتها من الشوائب والتشريعات المجحفة المخلة بالبيئة العمرانية او الطبيعية للمدينة . وفي هذا الصدد يمكن اقتراح لجنة قانونية او هيئة من البرلمان يتم تفعيل عملها مباشرة لدراسة كيفية وضع آلية تغيير القوانين والتشريعات اللازمة بالمجال العمراني . فضلا عن الاخذ بعين الاعتبار بعض القوانين والتشريعات الهامة التي شرعت حديثا مثل الدستور وبمواده المختلفة وفقراته ذات المساس بالتصميم الاساس لمدينة بغداد او القوانين الجديدة التي ستشرع تزامنا مع التصميم الاساس الجديد لمدينة بغداد لسنة ٢٠٣٠ .

٢- ايقاف القوانين المسؤولة عن تغيير جنس الارض في التصاميم الاساسية من زراعي الى طابو سكني وايقاف عميلة التغير المستمرة عليها والتي يتم تغيرها ضمن اللجنة العليا للتصميم الاساس التابعة الى امانة بغداد والعمل على متابعتها من قبل البرلمان العراقي .

٣- السعي لوضع الضوابط والاسس ومساعدة امانة بغداد في الامور الخاصة بـ (منح الاجازة ، متابعة التشييد ، ضبط المخالفات ،متابعة الاستعمال بعد الانجاز، ضمان عدم حصول التجاوزات...الخ) ، ودعم كوادرها بهذا الاتجاه .

ثانيا : إنشاء مؤسسات متخصصة بالتنظيم العمراني :

ان عملية تخطيط الارض الحضرية في بغداد ، كأداة للسيطرة على تنظيم النمو العمراني يعتبر تجربة حديثة في العراق مقارنة مع الدول المتطورة .ان المؤسسة عن التنظيم العمراني في مدينة بغداد هي امانة بغداد ومحافظة بغداد، وان المشكلة التي تواجه مدينة بغداد حاليا هو قيادة امانة بغداد وادارتها وبالاخص اللجنة العليا للتصميم الاساس في وجود طلبات كثيرة باتجاه تغيير الاستعمالات للاغراض السكنية والخدمات على حساب المناطق المفتوحة والمخصصة كمناطق خضراء وبساتين وحدائق داخل المدينة والحزام الاخضر الذي يحيط بها . وان عمل دائرة التصاميم في امانة بغداد ينصب اساسا" لتنفيذ التصميم الأساسي لمدينة بغداد والذي اكتسب صفة الالزام القانوني بموجب قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٣ من خلال اقسامه المقرة بموجب قانون امانة بغداد رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ . ان إنشاء المؤسسات المتخصصة بالتنظيم العمراني المتمثلة بدائرة التصاميم في بامانة بغداد تعالج المشاكل الناتجة عن تنفيذ التصاميم الاساس لمدينة وتقوم بعمل تغذية رجعية للمشاريع المصممة والمنجزة ووضع الحلول للمشاكل التي تخلق اثناء التنفيذ له دور مهم في تقليل الزحف العمراني والتوسع لمدينة بغداد على الاراضي الزراعية المحيطة بها ومن هذه الحلول التالي :

١- اعتماد الامتداد العمودي للحد من الأمتداد الأفقي للعمران بدون التجاوز على مساحة الأراضي الزراعية .
٢- دراسة ضوابط تقسيم الارض ، والافرازات بما يؤدي الى تحديد الكثافات المختلفة ، نسب البناء ، الارتفاعات ، الفراغات ...
٣- التخطيط الجيد لمواقع استعمالات الارض منها الفعاليات الصناعية والتجارية والسكنية ضمن التصميم الاساس للمدينة مما يوفر مساحة كافية للتوسعات المستقبلية دون التجاوز على الاستعمالات الزراعية والترفيهية ضمن المدينة
٤- تقليل اعطاء الرخص للبناء على الاراضي الزراعية المستخدمة في الزراعة.
٥- توعية المواطنين بعدم التجاوز على الاراضي الزراعية لاهميتها البالغة في تصفية الجو من الغبار والتنقية من التلوث فضلا عن الراحة النفسية .
٦- الغاء العقود الزراعية في المناطق السكنية للحد من عملية تفتيتها وتحويلها الى سكنية من قبل متجاوزين ، واتخاذ قوانين توجه أمانة بغداد بها الى دوائرها البلدية كافة بمتابعة المتجاوزين على الأراضي الزراعية والبساتين الذين يقومون بتجريفها وتحويلها إلى قطع سكنية بلا موافقات رسمية .

ثالثا : توجيه التوسع الحضري المستقبلي إلى مناطق الغير المنتجة زراعيا وتشجيع المزارعين في العمل في الاراضي الزراعية :

١. ضرورة ايلاء اهمية خاصة للمنطقة المحيطة بالمدينة_وخصوصا ما يحيط بمدينة بغداد من مناطق زراعية للحفاظ على هويتها أولا ، ولضمان عدم توسعها العشوائي خارج نطاق التوسع المرسوم ، بحيث يساعد على خلق حزام اخضر للحفاظ على الأراضي الزراعية المحيطة ببغداد، إضافة لتصفية جو بغداد من الغبار وتقليل درجات الحرارة بالنسبة للرياح القادمة من الصحراء وجهة الشمال والغرب. فالمناطق الخضراء تعد رئة بغداد للتنقية من التلوث اضافة الى ما توفره من شعور بالراحة النفسية لدى المواطن فأي مدينة اذا تحولت الى كتل كونكريتية تفقد صفتها الحقيقية وتصبح عبارة عن مدينة صماء وهذا المبدأ معمول به في كل دول العالم .
٢. اتباع سياسة المدن التوابع ضمن التصميم الاساس للمدينة للحد دون تضخم حجم المدينة المركزية .
٣. ازالة كل التجاوزات العشوائية على الاراضي الخالية وبعض المناطق المخصصة للحزام الاخضر او كمتنزهات ومشاتل بموجب التصميم الاساسي . كما ان دراسة مواقع المتنزهات القومية والتي تقع خارج حدود أمانة بغداد ولكن ضمن نطاق تأثيرها يعتبر من الامور ذات الاولويات المستقبلية التي تحقق الترفيه والترويح عن النفس للساكنيين بشكل خاص والزائريين للمدينة بشكل عام.
٤. توجيه الزحف العمراني نحو الأراضي الغير منتجة زراعيا تعد خطوة ناجحة ، لان ذلك يعد شكلا من أشكال التصحر بل من اخطر أشكاله ليس لأنه يسبب هدر أو خفض إنتاجية الترب فحسب وأنما يعني تدهورا كاملا لا يمكن إصلاحه أو علاجه . وتقع مسؤولية النهوض بالقطاع الزراعي على عاتق مديرية الزراعة في وزارة الزراعة وهي الدائرة المسؤولة عن تقديم الخدمات الزراعية المختلفة وادارة الاراضي الزراعية في المحافظة وتهيئة الاراضي للاستثمار فضلا عن توزيع المستلزمات الزراعية المدعومة على فلاحي المحافظة وتقديم الخدمات الزراعية والارشادية واجراء عمليات مكافحة الافات الزراعية وتأهيل وتطوير بساتين النخيل واعداد الخطط الزراعية بالتنسيق مع المحافظة ومجلس المحافظة بغداد وامانة بغداد ومديرية الموارد المائية .

الاستنتاجات :

١. إن الزحف العمراني مشكلة خطيرة تهدد الحياة الزراعية والحزام الاخضر المحيط لمدينة بغداد إذ أدى إلى تقليل مساحتها وبتالي تصحرها ، ويجب التخلص أو الحد منها .
٢. هناك عدة أسباب تؤدي إلى الزحف العمراني منها : الزيادة ونمو في عدد السكان بشكل كبير ، ضعف القوانين الرادعة والابتعاد عن العمل الزراعي ، مما يؤدي إلى إهمال الأراضي واستخدامها في البناء فضلا عن العوامل المادية

وعامل الهجرة إن الزحف العمراني يؤدي إلى القضاء على الحزام الاخضر الضروري بتنقية البيئة لمدينة بغداد حيث أن الأحزمة الخضراء المحيطة بالمدن هي الدرع الأخيرة التي تقف في وجه التلوث البيئي .

٣. أن للدوائر البلدية وامانة بغداد دورا في الحد من الزحف العمراني ، بالتقليل من إعطاء رخص البناء ، والعمل على توعية المواطنين عن مشكلة الزحف العمراني المنتشرة في المنطقة والحد منها ومتابعة التجاوزات على استعمالات الارض الزراعية.

٤. ان القوانين التنظيمية لها دور كبير في التقليل من التجاوز على استعمالات الارض الزراعية كونها تعمل كرادع قوي امام المتجاوزين .

٥. أن هناك طرقا للحد من الزحف العمراني كبناء البيوت بشكل عمودي ، وليس أفقيا للتقليل من مساحة الارض المستخدمة في البناء ، والعمل على البناء في الاراضي الوعرة غير الصالحة للزراعة بدلا من البناء في الاراضي الزراعية الخصبة واتباع سياسة مدن التوابع .

التوصيات :

من أجل الحد من ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية يوصي البحث بالنقاط التالية :

١- ايجاد المرونة في تطبيق التشريعات العمرانية والبيئية او اعادة صياغتها ، وخصوصا في التنفيذ والتطبيق العملي وتحديد الجهات المسؤولة عن ذلك وفصل او تحديد الصلاحيات التنفيذية من خلال لجنة خاصة في البرلمان بالتعاون مع امانة بغداد تكون مسوولة عن هذه القوانين .

٢- اسناد امانة بغداد ودعمها باتجاه المحافظة على الاراضي الزراعية والبساتين والتأكيد عليها داخل حدود التصميم وخارجه بما يخدم الحفاظ على البيئة الطبيعية والعمرانية.

٣- توعية الموطنين عن مشكلة الزحف العمراني وخطرها ، بتوزيع النشرات والمجلات لبيان اضراره .

٤- العمل على التقليل من إعطاء رخص للبناء في الأراضي الزراعية .

٥- العمل على تشجيع المواطنين على العمل في الزراعة ، واستثمار الاراضي الزراعية بدلا من إهمالها ، واستخدامها في البناء وتقديم الإرشادات للمزارعين الذين يعملون في الزراعة عن طرق الزراعة الحديثة ، وكيفية استخدام الآلات الزراعية الحديثة في الزراعة للحصول على انتاج افضل .

٦- اقامة المباني متعددة الأدوار بدلا من المباني ذات الدورالواحد لتقليل من التوسع الافقي وزحفها باتجاه الاراضي الزراعية المحيطة بها .

المصادر:

١. **عبد القادر ، حسن ، وابو علي ، منصور حمدي ، الاساس الجغرافي لمشكلة التصحر ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٩ .**

٢. **العامري ، علي عبد الرزاق ، أثر القوانين التخطيطية على نسيج المدينة العربية المعاصرة – منطقة الدراسة مدينة صنعاء ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .**

٣. **كايد أبو صبحة ، جغرافية المدن ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط ١ ، عمان ٢٠٠٣ .**

٤. **ابو سنينة ، اسباب الزحف العمراني على الاراضي الزراعية على الموقع الالكتروني http://٤geomaroc.blogspot.com/٢٠١٣/٠٨/blog-post_٥٦٤٣.html**

٥. **الفطاطري، سعيد، المصطلحات السياسية والدولية (إنجليزي- عربي- فرنسي)، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ط الأولى، ١٩٨٩م، صـ٨١.**

٦. **بوران ، علياء حاتوخ ومحمد حمدان ، أبو دية . علم البيئة . عمان : دار الشروق ١٩٩٤ .**

٧. سامح غرايبة ويحيى فرحان ، المدخل إلى العلوم البيئية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط ١ ، عمان ، ٢٠٠٣ .

٨. (هيثم ، فواد ، تصنيف التوسع العمراني للمدن ، على الموقع الالكتروني العلوم الهندسية ٢٠١٤/%D٨%B٤%D٩%٨٧%D٨%A٨%D٨%A٧%D٨%A١/New%٢٠folder%٢٠(٣)/ff f&fa=١٩٥ .aspx?mode

٩. الزوكة ، محمد خميس ، دراسة استغلال الارض – دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١.

١٠. غنيم، عثمان محمد ، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري – إطار جغرافي عام ، ط١. عمان. الأردن. دار صفاء للنشر والتوزيع. ٢٠٠١ .

١١. امانة بغداد ، المنظور الشامل لمدينة بغداد عام ٢٠٣٠ ، دراسة تحليلية ، ٢٠١٤ .

١٢. حيدر، فاروق عباس ، تخطيط المدن والقرى ، ط ١ ، ١٩٩٤.

١٣. إسماعيل ، احمد علي ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٣ .

١٤. Brad ford. m. Gand Ken. w. A: Human Geography Theories and their applications. London,١٩٧٨

١٥. جابر ، محمد مدحت ، جغرافية العمران الريفي والحضري ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١٦. الصعيدي، محمد فتح الله ، تطور أنماط استعمالات الأراضي في مدينة طولكرم خلال القرن العشرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠٠٠ .

١٧. ابو حسان ، صالح احمد صالح ، المخططات التنظيمية وواقع استعمالات الاراضي في مدينة دورا (محافظة الخليل) ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، ٢٠٠٤ .

١٨. أبو حجير، كوثر شحادة ، تطور أنماط استعمالات الأراضي في مدينة جنين خلال القرن العشرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠٠١ .

١٩. (نصير ، الحسون ، العراق:الجرف المتزايد للمساحات الخضراء يهدّد بيئة المدن ويمدّد التصحر ، مجلة الحياة ، بغداد ، الثلاثاء ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣) . على الموقع http://alhayat.com/Category/Economic/١٠٧.

٢٠. العزاوي ، صباح ، منطقة بغداد الكبرى ، مجلة المثقف ، العدد ١٩٩٣: الجمعة ، ٠٦ / ٠١ / ٢٠١٢.

٢١. الموقع الرسمي لامانة العامة لمجلس الوزراء على الموقع الالكتروني http://www.cabinet.iq/

٢٢. المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي ، على الموقع الالكتروني (http://www.iraq-lg-law.org/ar) .

٢٣. امانة بغداد ، دائرة التصاميم ، قسم التخطيط الحضري ، توازن استعمالات الارض في التصميم الاساس لمدينة بغداد ، دراسة تحليلية ، ٢٠٠٧ .

٢٤. (الموقع الرسمي لامانة بغداد على الموقع http://www.amanatbaghdad.gov.iq/default.aspx

٢٥. امانة بغداد ، دائرة التصاميم ، قسم التخطيط الحضري ، ٢٠١٣ .

٢٦. http://www.al-bayyna.com/index.php

٢٧. امانة بغداد ، دائرة التصاميم " مجموعة الضوابط التخطيطية للبناء وتقسيم الأراضي في مدينة بغداد" آب عام ٢٠٠٧ .

٢٨. صبحي ، رنا ، شاكر ، عامر ، عمارة الحداثة في تخطيط مدينة بغداد ، مجلة المخطط والتنمية، العدد ٢٢، ٢٠١٢

٢٩. الأنصاري ، فاضل ، جغرافية بغداد ، الموسوعة العربية، المجلد الخامس ، ٢٠١٢ على الموقع http://www.arab-ency.com/index.php?t